الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة إسرائيل

www.moec.gov.ae/cepa

المحتويات

1 المبررات الاستراتيجية

2 أهداف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

3 التشاور بشأن المحادثات التجارية

4 الأثر الاقتصادي

المبررات الاستراتيجية

المقدمة

تعكس اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل إدراك دولة الإمارات بأن مستقبل الأمن الإقليمي يعتمد على شراكات قوية متعددة الأطراف والتزام مشترك بتحقيق الاستقرار والازدهار من خلال الاستراتيجيات السياسية السلمية. تبني اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل على الاتفاقية الابراهيمية، التي تمهد الطريق بالفعل لفرص أكبر في الشرق الأوسط، وتفتح الأبواب أمام التنمية الاقتصادية الحيوية في جميع أنحاء المنطقة. وتفتح الاتفاقية أيضاً إلى تقصير طرق التجارة، وزيادة سهولة ممارسة الأعمال التجارية في جميع أنحاء المنطقة وفي أسواق أخرى مثل أوروبا وآسيا، مما سييسر الأعمال التجارية المشتركة بين البلدين.

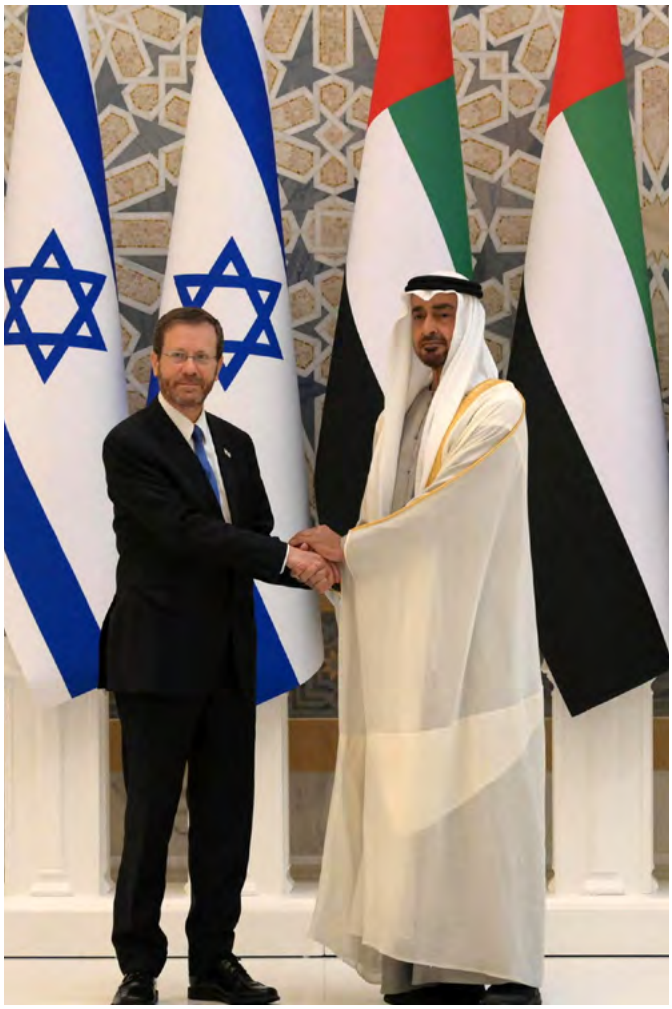

تلعب التجارة الخارجية دورًا أساسيًا في جهود دولة الإمارات لمضاعفة حجم اقتصادها الوطني بحلول 2030. وحالياً يمثل الاقتصاد غير النفطي لدولة الإمارات أكثر من 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتمتد الشبكة اللوجستية للدولة إلى أكثر من 400 مدينة رئيسية حول العالم. وهدفنا على المدى القريب هو زيادة الصادرات بنسبة 50 في المائة في السنوات القليلة المقبلة. ويعتبر نموذج اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة محوريًا في جهودنا لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام طويل الأجل وتعزيز مكانة الدولة مركزاً عالمياً للأعمال.

وتعد إسرائيل بالفعل شريكًا مهمًا لدولة الإمارات، وسوف تقوم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الدولتين بصياغة شراكة جديدة أقوى للمستقبل. شراكة مبنية على الشفافية والتعاون والرؤية المشتركة للسلام والازدهار. وتدرك كل من الإمارات وإسرائيل أن الطريقة الوحيدة للاستجابة للتحديات العالمية المتزايدة التعقيد هي من خلال العمل من أجل شراكة أعمق وأكثر جدوى. وبصفتنا دولًا صحراوية، نحن متحدون في مواجهة التحدي المتمثل في إيجاد حلول مستدامة لأمن المياه والغذاء والطاقة - وتعويض تأثير تغير المناخ، وتسريع صعود التكنولوجيا الخضراء وتسخير قوة الابتكار.

وتمثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل نقطة تحول في المسار الاقتصادي للدولة. وسوف تفيد المستهلكين والمنتجين والشركات على حد سواء من خلال فتح أسواق جديدة للأعمال التجارية، وتوفير وظائف أفضل وأجور أعلى للناس، وخفض الأسعار عندما يكون المستهلكون في أمس الحاجة إليها. وتلتزم دولة الإمارات بخلق فرص اقتصادية جديدة للمستقبل وضمان أن تعمل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل على تحقيق المصالح المشتركة والنمو والازدهار لمجتمعي الأعمال في الدولتين.

الانتعاش الاقتصادي

لطالما كانت التجارة حيوية لدولة الإمارات. ليس فقط حركة البضائع مثل البهارات أو اللؤلؤ أو براميل النفط، بل حركة الناس ورؤوس المال والخدمات والأفكار. ومع بدء خروج العالم من وطأة جائحة كوفيد 19، يجب أن نظل منفتحين على هذا التبادل المستمر.

اليوم ، دفعت جائحة كوفيد 19 الدول إلى الاعتماد على نفسها بشكل أكبر ، لكن التحديات غير المسبوقة جعلت الدول تدرك أيضًا قوة التعاون الاقتصادي والاستراتيجي. ففي ذروة الجائحة عملت الإمارات وإسرائيل معًا على تمكين اجراء اختبار كوفيد 19 السريع ، من خلال التعاون في البحث والتطوير. وساعد النجاح المبكر لدولة الإمارات وإسرائيل في الاستجابة السريعة كلا البلدين على تحقيق معدلات تطعيم عالية، حيث احتلتا المرتبة الأولى بين الدول على مستوى العالم.

وتضمن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل المزيد من التعاون في المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية والطاقة والزراعة والتكنولوجيا المتقدمة. كذلك تضمن الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال سلاسل التوريد الآمنة والموثوقة بالإضافة إلى تعزيز كفاءتها واستدامتها لتسريع التدفق الحر للتجارة وأيضًا للمساهمة في تأمين مستقبل اقتصادي عالمي أقوى وأكثر مرونة.

الإمارات وإسرائيل

تبنيان شراكة من أجل المستقبل

تعتبر اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل أحدث فصل في سجل العلاقات سريعة التطور بين البلدين- وعنصر مهم آخر في أجندة التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات. وتأتي هذه الاتفاقية في إطار التقدم غير المسبوق للاتفاق الابراهيمي للسلام، الذي تم توقيعه في سبتمبر 2020، وتستهدف الاتفاقية تسريع المنافع الاقتصادية التي يتمتع بها كلا البلدين منذ ذلك الحدث التاريخي.

منذ بداية المحادثات، كان من الواضح أن بين الدولتين الكثير من القواسم المشتركة. فكلاهما على حد سواء دولة شابة تتطلع إلى المستقبل وتلتزم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكلاهما دولة صحراوية ملتزمة بإيجاد حلول مستدامة لأمن المياه والغذاء والطاقة - وتعويض تأثير تغير المناخ. ولقد وضعت مواقع الدولتين الساحلية التجارة في مقدمة ومركز هويتها الاقتصادية والثقافية، عبر الترحيب بالتبادل الحر للسلع والخدمات والأفكار. وكلاهما يدرك أهمية تسخير التكنولوجيا والابتكار لتعزيز صناعات المستقبل.

لقد رأينا هذا بالفعل في العمل عبر مجموعة كاملة من قطاعات الصناعة. كان هناك تعاون حيوي مهم في القطاعات ذات الأولوية. وقد تضمنت هذه المشاريع المشتركة لتعميم استخدام الذكاء الاصطناعي، والشراكات البحثية في تكنولوجيا الخلايا الجذعية لمكافحة الأمراض، وصفقات الاستثمار التي من شأنها تسريع مكافحة انعدام الأمن الغذائي والمائي ، وتطوير مصادر طاقة جديدة بما في ذلك الطاقة الكهرومائية والمهمة الفضائية المشتركة إلى القمر. إن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل ستعمل بكفاءة على تسريع هذه الشراكات.

"الإمارات وإسرائيل دولتان شابتان منفتحتان على العالم وملتزمتان بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"

ישראל
UNITED ARAB EMIRATES

فرص لرواد الأعمال والشركات والمستثمرين

تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل علامة فارقة لكل من الدولتين - وهو ما يبني على الاقتصادات الديناميكية لهما لتأسيس حقبة جديدة من التقدم والازدهار للبلدين.

الفوائد الرئيسية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل:

- **سهولة وصول شركات الخدمات الإماراتية إلى الأسواق العالمية:** من خلال تأمين التزامات من دولة إسرائيل بشأن الوصول إلى سوقها والمنافسة العادلة في قطاعات الخدمات الرئيسية في دولة الإمارات، مثل الخدمات المالية والبيئية وخدمات النقل، فضلاً عن خدمات البناء والصحة والسياحة. كما تضع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة قواعد واضحة وشفافة للتجارة، مما يحسن سهولة ممارسة الأعمال التجارية لشركات قطاع الخدمات الإماراتية التي تتطلع إلى التوسع في دولة إسرائيل وتصدير الخدمات إلى الخارج.
- **تقليص الحواجز أمام التجارة في السلع** من خلال إجراءات جمركية أبسط وخفض التعريفات الجمركية أو إلغائها، وقواعد حديثة للتجارة. تمكن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل المصدرين الإماراتيين الجدد أو الحاليين إلى إسرائيل من ممارسة التجارة بسهولة أكبر وبتكاليف أقل، مع إفادة المستهلكين الإماراتيين أيضًا.
- **تشكيل قواعد التجارة الرقمية لضمان حماية المستهلك عبر الإنترنت،** والسماح بالتدفق الحر للبيانات، وتمكين استخدام التقنيات الرقمية في الأعمال التجارية مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية. تمنح دولة الإمارات الأولوية للاقتصاد الرقمي أولاً ، وتؤدي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل إلى تقليل العقبات أمام الشركات الإماراتية العاملة في الاقتصاد الرقمي ، مما يساعد على تحفيز الاستثمار في التقنيات الجديدة وتسريع التحول الرقمي في الإمارات.
- **تعزيز التعاون بشأن التحديات العالمية المشتركة من خلال علاقات اقتصادية أقوى:** حيث تشجع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين على زيادة الشراكة والتعاون في مجالات القضايا العالمية مثل تطوير التكنولوجيا الجديدة والأمن، والسياسات والممارسات البيئية، والأمن الغذائي، وتغير المناخ ومصايد الأسماك.
- **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تصدير السلع والخدمات إلى دولة إسرائيل:** تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة محرك أساسي لاقتصاد دولة الإمارات الحديث القائم على المعرفة، حيث يمثل القطاع 95 في المائة من الشركات العاملة في الدولة، ويساهم بأكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وستوفر الاتفاقية منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها للتوسع والنمو في أسواق جديدة، مع تعزيز الوصول إلى عملاء جدد وشبكات وسبل تعاون وآليات سريعة للتوسع.

"المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل 95 في المائة من الشركات في دولة الإمارات، وتساهم بأكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة"

فتح فرص جديدة للشركات الإماراتية

- للمرة الأولى ، في العديد من القطاعات ، أصبحت الشركات الإماراتية قادرة الآن على التنافس على بعض مشتريات الحكومة الإسرائيلية.
- تستفيد الصادرات الإماراتية حالياً من الرسوم الجمركية الصفرية أو المخفضة، بما في ذلك الآلات والنحاس والمنتجات البلاستيكية والورق والألمنيوم وغيرها.
- تؤمن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل وصولاً أفضل إلى سوق الخدمات في إسرائيل في قطاعات تشمل الأعمال التجارية والاتصالات والتوزيع والخدمات البيئية والمالية وخدمات النقل ، فضلاً عن الخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر.

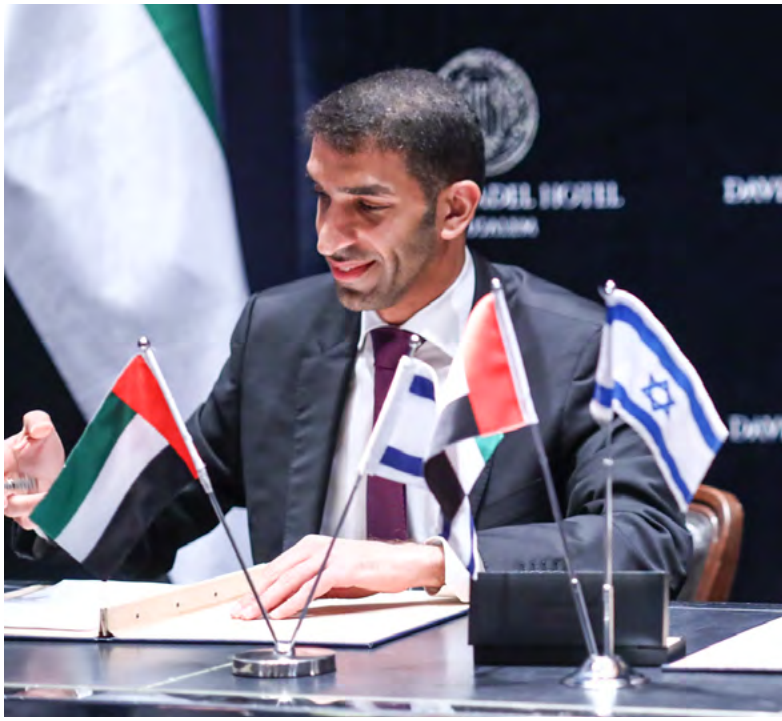

أهداف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

بالنسبة لدولة الإمارات، فإن الهدف الأساسي لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل هو دعم القطاع الخاص من خلال تقليل الحواجز أمام الصادرات الإماراتية، وحماية المصالح الإماراتية في الخارج، وضمان قواعد تجارية عادلة وشفافة. فمن خلال الاتفاقية يمكن للشركات الإماراتية الآن الدخول والمنافسة بسهولة أكبر في سوق إسرائيل وتصدير منتجاتها وخدماتها إلى هناك بتكاليف أقل. وتهدف الاتفاقية أيضًا إلى فتح فصل جديد في التجارة الإقليمية والاستثمار. ومن خلال اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل، يمكن البناء على المكاسب التي تحققت لكلا البلدين منذ توقيع الاتفاق الابراهيمي للسلام وإطلاق العنان لمزايا أكبر للشركات ورجال الأعمال والمبتكرين والصناعات.

دفعت التراجعات الاقتصادية العالمية والإقليمية الأخيرة دولة الإمارات إلى العمل على المساهمة في تحسين كفاءة سلاسل التوريد للتجارة العالمية من خلال التقنيات الجديدة وقدرات سلسلة القيمة اللوجستية الأفضل في فئتها. وتستهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة زيادة مرونة سلاسل التوريد، وتأمين اقتصاد المستقبل من اضطرابات سلسلة التوريد والصدمات الاقتصادية. وبينما تحكم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل قواعد التجارة بين البلدين، فإنها تأخذ في الاعتبار الترتيبات والالتزامات الدستورية لدولة الإمارات وتبني على الالتزامات الدولية الحالية للدولة. والأهم من ذلك، يتمثل الهدف من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل في تحقيق الأهداف التجارية والاستثمارية للدولة من دون المساومة على المستوى العالي من المعايير والحماية للمستهلكين في الإمارات.

نظرة عامة للفصول

التجارة في السلع

الوصول إلى أسواق السلع

- توفير وصول أكبر للمنتجات الإماراتية إلى السوق الإسرائيلي، وبما يغطي أكثر من 96 في المائة من خطوط التعرفة الجمركية و99 في المائة من قيمة التجارة مع إسرائيل.
- وضع قواعد عادلة وشفافة على إجراءات ترخيص الاستيراد.
- التأكد من عدم استخدام أي دعم للصادرات الإسرائيلية الموجهة إلى دولة الإمارات.
- تنظيم قيود الاستيراد والتصدير وفقاً للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة 1994.
- وضع قاعدة لتوسيع نطاق إلغاء الرسوم الجمركية على السلع.
- إيجاد آلية للتشاور حول الإجراءات غير الجمركية التي قد تخلق حواجز أمام التجارة.

قواعد المنشأ

وضع معايير للمنتجات للاستفادة من تخفيض الرسوم الجمركية

تضع معايير قواعد المنشأ لتحديد نسبة المنتج الذي يجب الحصول عليه من دولة الإمارات أو إسرائيل للتأهل للاستفادة من رسوم جمركية أقل بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة.

- تضمن متطلبات قواعد المنشأ أن المنتجات المصنعة في الإمارات أو في إسرائيل والتي تتضمن مواد مستوردة من أطراف ثالثة قد "تم تحويلها بشكل جوهري" قبل أن يتم تداولها بين البلدين.
- وبموجب قواعد المنشأ للاتفاقية، سيتم اعتبار أن المنتج الذي تم تصنيعه من مواد ليست منشأ أي من البلدين، قد استوفى شرط" التحول الجوهري" إذا كان يفي بأي من الشرطين الرئيسيين التاليين:
- يجب أن يحقق المنتج النهائي قيمة مضافة لا تقل عن 40 في المائة. وهناك حالات محدودة حيث تكون القيمة المضافة 50 في المائة.
- خضعت المواد غير الأصلية لتغيير في تصنيف التعريفة، مما يعني أن رمز التعريفة الجمركية للمواد غير الأصلية يختلف عن المنتج النهائي الذي يشتمل على هذه المواد غير الأصلية. يشير هذا التغيير في قانون التعرفة إلى حدوث "تحول جوهري"، وأن المنتج "نشأ" في الإمارات أو في إسرائيل.
- تطلب دولة الإمارات وإسرائيل إثبات المنشأ على المنتجات المستوردة من الدولتين للاستفادة من معاملة التعرفة التفضيلية.
- يتم الحصول على إثبات المنشأ من خلال تقديم شهادة المنشأ (CO) مع البضائع إلى مصلحة الجمارك في الطرف المستورد.
- يتم إصدار شهادة المنشأ من قبل وزارة الاقتصاد في حالة دولة الإمارات، ومديرية الجمارك في مصلحة الضرائب الإسرائيلية التابعة لوزارة المالية في حالة إسرائيل.

الإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة

خلق كفاءة أكبر وإجراءات حدودية أفضل

- تتماشى الاتفاقية بشكل وثيق مع اتفاقية تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وتوصيات منظمة الجمارك العالمية (WCO) بشأن تقنيات إدارة الجمارك.
- يتضمن الفصل أحكاماً محددة لزيادة الكفاءة في الإجراءات الجمركية التي تؤثر على حركة التجارة عبر الحدود، مثل: إصدار الأحكام الجمركية قبل الاستيراد، وتسهيل التخليص عبر الحدود للمشغلين الاقتصاديين، واعتماد أفضل الممارسات الدولية لتقنيات إدارة الجمارك.
- يتضمن الفصل أحكاماً محددة لتسهيل التجارة المشروعة، وذلك من خلال أحكام لدعم الشفافية، واستخدام تقنيات إدارة المخاطر، والاتصالات الإلكترونية اللاورقية، والأحكام المسبقة، وعدم التمييز لتقليل الأعباء الإدارية على الأعمال ولضمان القدرة على التنبؤ.
- إتاحة أشكال محددة من التعاون وتسهيل التجارة من خلال اتفاقيات بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية والاعتراف المتبادل لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) التي تمكن من مواجهة ضوابط أقل تتعلق بالسلامة والأمن عند نقل بضائعهم عبر الحدود.

المعوقات الفنية أمام التجارة

تقليص المعوقات غير الجمركية أمام التجارة

- إنشاء إطار قانوني شامل بشأن اللوائح الفنية، والمعايير، وإجراءات تقييم المطابقة التي تضمن وصول المنتجات الإماراتية إلى الأسواق في إسرائيل دون حواجز تقنية غير مبررة أمام التجارة، مع التأكد من استخدام المقاييس الدولية كأساس للوائح الفنية.
- تسهيل تبادل المعلومات والتعاون في ما يخص المعايير واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة، بما في ذلك عمل الهيئات الدولية ذات الصلة.
- تعزيز الفهم المتبادل لمعايير كل من الإمارات وإسرائيل، واللوائح الفنية، وإجراءات تقييم المطابقة لتعزيز الشفافية.
- التأكد من عدم قيام دولة الإمارات وإسرائيل بتطوير أو تبني أو تطبيق معايير محلية بهدف خلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة الدولية أو مع تأثيرها.
- إنشاء آلية لتبادل المعلومات والمناقشات الفنية حول أي مسألة تنشأ في إطار العوائق أمام التجارة.

تدابير الصحة والصحة النباتية

حماية حياة البشر والحيوان والنبات

- إنشاء آلية مفصلة بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية التي تحمي صحة الإنسان والنبات، مع ضمان أن هذه التدابير لا تخلق حواجز غير مبررة للتجارة.
- تعزيز الاتصال، التشاور، والتعاون بين الأطراف، وخاصة بين السلطات المختصة للطرفين.
- التأكد من أن إجراءات حماية صحة الإنسان والنبات التي ينفذها أحد الأطراف لا تخلق حواجز غير مبررة أمام التجارة.
- تعزيز الشفافية وفهم تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لكل طرف.
- تعزيز التعاون بشأن التكافؤ وتحليل المخاطر على أساس اتفاقية الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية.

التجارة في الخدمات

تسهيل الوصول إلى الأسواق أمام قطاعات الخدمات

- وضع قواعد وأنظمة واضحة وشفافة لتسهيل تصدير الخدمات بين البلدين.
- يشمل الالتزامات المتعلقة بتوريد الخدمات عبر الحدود، والاستهلاك في الخارج، والوجود التجاري، وتنقل الأشخاص.
- تزويد موردي الخدمات في دولة الإمارات بإمكانية الوصول إلى سوق الخدمات المحلية في إسرائيل في مجموعة من القطاعات، بما في ذلك:
  - خدمات الأعمال
  - خدمات الاتصالات
  - خدمات التوزيع
  - الخدمات البيئية
  - الخدمات المالية
  - السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر
  - خدمات النقل
- الحفاظ على نفس مستوى التزام دولة الإمارات على النحو المتفق عليه في منظمة التجارة العالمية للتجارة في الخدمات المالية.
- يسمح للشركات والمستثمرين الإماراتيين العاملين في إسرائيل، بالمشاركة بنسبة 100 في المائة في رأس المال الأجنبي وذلك في العديد من القطاعات.
- استبعاد التشغيل التلقائي لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية بالإضافة إلى آلية الترخيص، وكذلك الترخيص لشهادات موردي الخدمات.
- يسمح بحركة مزودي الخدمة في فئات الزوار من رجال الأعمال والمتنقلون داخل الشركة لتحفيز ريادة الأعمال والاستثمارات.

التجارة الرقمية

تمكين التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الرقمي

- يعزز التعاون المستقبلي في جميع المجالات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، بما في ذلك التعاون حول المصادقة الإلكترونية، والتوقيعات الإلكترونية، وحماية المستهلك عبر الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية، والتجارة غير الورقية، والرسائل الإلكترونية التجارية غير المرغوب فيها، وتدفق المعلومات عبر الحدود واستخدام الإنترنت للتجارة الرقمية.
- لا يعطي الحق لإسرائيل في فرض أي رسوم جمركية على الإرسال الإلكتروني، وذلك امتثالاً لقرارات منظمة التجارة العالمية.
- لا يخضع الفصل لآلية تسوية المنازعات لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة.

الاستثمار

تشجيع وتسهيل الاستثمار

- ينص الفصل على تعزيز مناخ استثماري جاذب، مع الاعتراف بالعلاقة بين الاستثمار وتوسيع التجارة في السلع والخدمات بموجب هذه الاتفاقية.
- التأكيد على اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الإمارات وإسرائيل (BIT)، الموقعة بين الحكومتين في 20 أكتوبر 2020.
- ينص الفصل على تعزيز الحوار البناء، حيث ستقدم اللجنة المشتركة للاستثمار التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الإمارات وإسرائيل (BIT)، تقارير دورية إلى اللجنة المشتركة لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، بشأن المسائل المتعلقة بتسهيل الاستثمارات الثنائية.

الملكية الفكرية

حماية الابتكار والإبداع

تعزيز حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها.

- ضمان مطابقة أحكام الملكية الفكرية مع القوانين واللوائح التنظيمية والالتزامات الدولية القائمة في دولة الإمارات.

  - التوفيق بين التزامات الملكية الفكرية وإعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) والصحة العامة، والتأكيد على حقوق البلدين في اتخاذ تدابير لتعزيز الصحة العامة.
  - إضفاء قدر أكبر من الشفافية، وتعزيز النشر الإلكتروني لقوانين ولوائح الملكية الفكرية وممارسات التقديم طلبات والتسجيل.

"الهدف من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة هو تحقيق المستهدفات التجارية والاستثمارية لدولة الإمارات من دون المساومة على المستوى العالي من المعايير والحماية للمستهلكين في الدولة"

المشتريات الحكومية

فتح الأبواب أمام عقود القطاعين الحكومي والخاص

- تمكين الشركات الإماراتية من المزايدة على عقود مشتريات حكومية إسرائيلية معينة، والسماح للإمارات بمنح أفضلية سعرية بنسبة 10 في المائة لصالح الشركات الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الخضراء في المناقصات للسلع والخدمات التي يشملها الاتفاق.
    - ينص الفصل على تعزيز أطر الشراكة والتعاون لتمكين البلدين من الاستفادة من تجارب وخبرات الطرف الآخر في إدارة المشتريات الحكومية.
    - تمكين دولة الإمارات من الاستفادة من المنتجات والخدمات غير المتوفرة حالياً في سوقها المحلي.

الاتفاقية تُمكن الشركات الإماراتية من المزايدة على عقود مشتريات حكومية إسرائيلية محددة

المعالجات التجارية

ضمان بقاء الصناعات المحلية قوية

- إنشاء آلية للتدابير الوقائية الثنائية في حال زيادة واردات المنتجات الإسرائيلية الخاضعة لإلغاء التعريفة الجمركية بكميات تتسبب أو تهدد بإلحاق الضرر بالصناعة المحلية.
- تمكين عملية المشاورات والإخطارات قبل الشروع في تحقيق التعويض التجاري
- تعزيز الشفافية والإجراءات القانونية الواجبة في تحقيقات المعالجات التجارية لمصلحة المصدرين الإماراتيين من خلال تقديم إخطارات مناسبة وفي الوقت المناسب.

تسوية المنازعات

استحداث آليات لحل الخلافات

- إنشاء آلية شاملة لتسوية النزاعات إذا فشلت إسرائيل في الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، بما في ذلك التعويضات والتسويات التجارية.
- إنشاء آلية فعالة وكفؤة لتجنب وتسوية الخلافات في ما يتعلق بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية بهدف الوصول، حيثما أمكن، إلى حل متفق عليه بشكل متبادل.
- وضع آلية فعالة لتسوية المنازعات في الوقت المناسب، حيث يتعين على هيئة النزاع تقديم تقريرها النهائي في غضون مائة وعشرين (120) يومًا من تاريخ تشكيلها.
- تنظيم عملية تنفيذ التقرير النهائي لهيئة النزاع.
- توفير قواعد بشأن سبل تسوية النزاع المؤقتة في حالة عدم الامتثال لتقرير هيئة النزاع.
- تأسيس الحق في تعليق الالتزامات والمزايا الأخرى في حالة عدم امتثال الطرف المدعى عليه لتقرير الفريق.
- وضع مدونة سلوك شاملة للغاية لأعضاء اللجنة وغيرهم من المشاركين في إجراءات تسوية المنازعات.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

تشجيع ريادة الأعمال والقطاع الخاص

- توفير آلية لتبادل المعلومات في ما يتعلق بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات وتسجيل الأعمال واللوائح الفنية والمعايير وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج ترويج التجارة.
- تعزيز التعاون لتعزيز الفرص التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
  - تشجيع التعاون في الأنشطة الرامية إلى تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء ومشاركتهن في التجارة الدولية
  - تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الرقمية
  - تشجيع المزيد من الحوار حول الخبرات وأفضل الممارسات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك القضايا الحالية المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة

التعاون الاقتصادي

تشجيع التعاون المستقبلي في مجالات جديدة

- تعزيز التعاون الاقتصادي في المجالات المتفق عليها بين دولة الإمارات وإسرائيل في محاولة لتسهيل المزيد من التواصل والتنفيذ الفعال لأنشطة التعاون.
- تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني والتكنولوجي والعلمي من خلال:
  - تشجيع المبادرات التجارية والمؤتمرات والدورات التدريبية والبرامج التعليمية المشتركة
  - تشجيع المزيد من الحوار حول تجارب القطاع الخاص في دولة الإمارات وإسرائيل والهيئات المشاركة في الترويج التجاري
  - التمكين من تبادل المعلومات غير السرية المتعلقة بتطوير سياسة المنافسة.

الأحكام العامة

تمكين إطار عمل مرن لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة.

- استثناء قطاع الطاقة من جميع جوانب وأحكام الاتفاقية، بما في ذلك التزامات تسوية المنازعات والإجراءات ذات الصلة.
- السماح للجنة المشتركة بتقييم وتنقيح الاتفاقية واقتراح التعديلات عليها، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الأسواق، وذلك في ضوء الخبرات المكتسبة أثناء تطبيق هذه الاتفاقية وأهدافها.

التشاور بشأن المفاوضات التجارية

مقدمة

طبقت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً حكومياً شاملاً في مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الشركاء التجاريين، وتقود وزارة الاقتصاد فريق التفاوض الوطني الذي يضم أعضاء يمثلون العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص في الدولة، كما تتضمن عملية التفاوض تحليلاً لجدوى إبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الشريك التجاري المحتمل، ومشاورات مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، لتحديد النطاق والاختصاصات المتفق عليها مع الدول الشريكة، والجولات التفاوضية لمجموعات العمل التفاوضية على مستوى كل فصل من فصول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة.

وتغطي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل 18 فصلاً و11 ملحقاً وأربعة رسائل جانبية، وجميعها متاحة على الموقع الخاص بوزارة الاقتصاد على [أدخل الرابط عند توفره]، وخلال عملية التفاوض مع إسرائيل، فقد تشاور الفريق مع القطاع الخاص ومختلف أصحاب المصلحة، والذين بدورهم قد قاموا بتقديم مرئياتهم حول أحكام الفصل وعروض/ طلبات الوصول إلى الأسواق من الشركات عبر مجموعة من الصناعات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاورات قد ساهمت في حماية مصالح دولة الإمارات الاقتصادية في دولة إسرائيل وتأمين الصفقات المعلقة للشركات الإماراتية.

فتح فرص جديدة للشركات الإماراتية

يوافق مجلس الوزراء على اختصاصات وأعضاء اللجنة العليا للشراكات الاقتصادية العالمية، ويصادق على جميع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة.

وتقوم اللجنة العليا وفقاً لاختصاصاتها المحددة، بمراجعة واعتماد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، وتطوير استراتيجية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع كل دولة شريكة، مع إدارة القضايا الحساسة والهامة للدولة خلال مرحلة التفاوض، وأخيراً الإشراف على إبرام هذه الاتفاقيات.

ويضم الفريق الوطني لمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة خبراء اقتصاديين ومحللين تجاريين ومختصين في الشؤون القانونية والعلاقات العامة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة.

الأثر الاقتصادي

نظره عامة

تسهم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة تزيد عن 0.4 في المائة وبما يعادل 1.9 مليار دولار.
وستعمل الاتفاقية على تسريع تبادل السلع والخدمات بين البلدين، وتسهيل التدفقات الاستثمارية بشكل أكبر، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية لكلا الدولتين.

وبالنسبة للصناعات والمصنعين الإماراتيين الذين لديهم أعمال تجارية مع إسرائيل، فإن الاتفاقية ستخلق بيئة تجارية شفافة يمكن التنبؤ بها، وتؤدي إلى المزيد من الفرص الاقتصادية من خلال:

- إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها
- إزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة
- تعزيز استخدام المعايير الدولية
- منح وصول تفضيلي إلى السوق الإسرائيلي
- تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الإماراتية
- توضيح قواعد التجارة مع إسرائيل
- إنشاء آليات لتعويض أي آثار ضارة على الصناعة الإماراتية ناتج عن الزيادة المفاجئة في الواردات
- إنشاء نظام فعال وكفء لتسوية المنازعات
- تمكين الوصول إلى سوق المشتريات الحكومية الإسرائيلية

قطاعات الخدمات التي ستتأثر إيجابياً

توفر هذه الاتفاقية فرصاً جديدة للشركات الإماراتية والإسرائيلية في قطاع الخدمات، من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق لخدمات مثل:

- الأعمال
- الاتصالات
- التوزيع
- البيئية
- المالية
- السياحة والسفر
- النقل

فوائد للمستهلكين

يستفيد المستهلكون في الإمارات وإسرائيل بطرق عديدة، وبالأخص سيحصل المستهلكون على وصول أفضل إلى مجموعة أوسع من السلع والخدمات بأسعار تنافسية حيث ستؤدي الاتفاقية إلى:

- انخفاض الأسعار
- تنويع المنتجات
- تقديم منتجات عالية الجودة

فوائد للشركات الصغيرة

تمكن التجارة الدولية الشركات الصغيرة من المنافسة في الاقتصاد العالمي، وبذلك فإن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة ستساعد الشركات الصغيرة في الإمارات على التوسع في السوق الإسرائيلي وتنويع قاعدة عملائها، من خلال:

- ضمان الوصول إلى المعلومات المتعلقة بقواعد ومتطلبات التصدير
- إجراءات جمركية بسيطة
- خلق فرص للتواصل مع الشركاء التجاريين في إسرائيل

الخطوات القادمة

- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة التشاور مع الجهات المعنية من خلال الآليات الرسمية وغير الرسمية، مع الاستمرار في تطوير السياسات التجارية المستقلة وتوسيع شبكة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الشركاء التجاريين.

- مع دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل حيز التنفيذ ندعو شركات القطاع الخاص إلى مشاركة الإشكاليات التي قد تنشأ أو الحواجز أمام التجارة التي قد تعيق تحقيق الاستفادة من مزايا الاتفاقية المبرمة بين البلدين، وذلك عن طريق التواصل مع الفريق المختص عبر البريد الإلكتروني:
CEPA@economy.ae

www.moec.gov.ae/cepa

cepa@economy.ae